المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)، وأهميتها للصناعة المالية الإسلامية

د. عبدالرحمن بن عبدالله السعدي

المستشار بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)

ملتقى بنك البحرين الإسلامي الثاني حول التعريف بالمعاملات المالية الإسلامية

"البنوك الإسلامية بين المعايير الشرعية والقوانين الوضعية"

3–4 إبريل 2018م

نبذة عن أيوفي:

تُعد "هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية" (أيوفي) إحدى أبرز المنظمات الدولية غير الربحية الداعمة للمؤسسات المالية الإسلامية، تأسست عام 1991م ومقرها الرئيس مملكة البحرين، ولها منجزات مهنية بالغة الأثر على رأسها إصدار 100 معيار حتى الآن في مجالات المحاسبة والمراجعة وأخلاقيات العمل والحوكمة بالإضافة إلى المعايير الشرعية التي اعتمدتها البنوك المركزية والسلطات المالية في مجموعة من الدول باعتبارها إلزامية أو إرشادية، كما تحظى الهيئة بدعم أكثر من 200 مؤسسة عضو، من بينها المصارف المركزية والسلطات الرقابية والمؤسسات المالية وشركات المحاسبة والتدقيق والمكاتب القانونية من أكثر من 45 دولة، وتطبِّق معايير الهيئة حالياً المؤسسات المالية الإسلامية الرائدة في مختلف أنحاء العالم، والتي وفرت درجة متقدمة من التجانس للممارسات المالية الإسلامية على مستوى العالم. ويتكون الهيكل التنظيمي للهيئة من الجمعية العمومية ومجلس الأمناء مجلس معايير المحاسبة والمراجعة والمجلس الشرعي، بالإضافة إلى لجان شرعية ولجنة تنفيذية وأمانة عامة.

ويمثل المجلس الشرعي لأيوفي جهة مرجعية عليا للصناعة المالية الإسلامية الدولية، وهو يتكون من أبرز علماء الشريعة من مختلف المذاهب والمدارس الفقهية المعتبرة، وبحكم تنوعه وتمثيله الواسع فقهياً وجغرافياً، فإنه يعتبر الجهة المرجعية الأبرز عالمياً للصناعة المالية الإسلامية.

المعايير الشرعية وأهميتها للصناعة المالية الإسلامية

المعيار الشرعي هو مجموعة من الأحكام الشرعية في معاملات المؤسسات المالية الإسلامية المتعلقة بمجال معين أو منتج محدد أو عملية ما، إلخ. وهو يبين الجائز وغير الجائز منها، إضافة إلى أهم التطبيقات ذات الصلة التي تزاولها المؤسسات المالية الإسلامية. أما المعيار الفني فهو مقياس أو أنموذج أو مبدأ أساسي يهدف إلى عرض الطريقة المثلى لأداء أحد الجوانب الفنية بصورة موافقة لمبادئ الشريعة وأحكامها.

المعايير الشرعية نتاج اجتهاد فقهي جماعي تشترك فيه كافة المذاهب المعتبرة الممثلة في المجلس الشرعي لأيوفي، وهو يضم أبرز علماء الشريعة من مختلف المذاهب والمناطق الجغرافية. وتُعَدُّ مشروعًا عالميًّا نوعيًّا يهدف إلى بيان الأحكام الشرعية لأعمال الصناعة المالية الإسلامية وأنشطتها ومنتجاتها بما يشمله ذلك من بنوك وشركات تمويل وتأمين وأسواق رأس المال والمصارف الاستثمارية وغيرها. وهي تصدر عن المجلس الشرعي الذي يضم 20 عالماً من قرابة 15 دولة من جميع المذاهب الفقهية المعتبرة. وقدت لاقت هذه المعايير القبول العام في مختلف أنحاء العالم، ومختلف شرائح الأوساط الشرعية والعلمية والمهنية والأكاديمية، ومؤسسات التعليم والتدريب، وجهات الفتوى والتقاضي والتحكيم. وقد كتبت المعايير الشرعية بصياغة واضحة سلسة وترجمت بعدة لغات، فأدى ذلك إلى تبني البنوك الإسلامية لها ورواجها، واعتمدتها مجموعة من البنوك المركزية والسلطات الرقابية والإشرافية حول العالم على سبيل الإلزام أو الاسترشاد. وقد تم استكمال ترجمتها إلى مجموعة من اللغات الحيَّة (العربية والإنجليزية والفرنسية والروسية)، والعمل جارٍ على ترجمتها إلى لغات أخرى كالأوردية، والتركية، والصينية)، كما يجري بحث ترجمتها إلى مجموعة من اللغات الأخرى.

وقد أصبح لهذه المعايير الشرعية أثر طيب على الوسط العلمي وطلاب العلم في مختلف مناهج العلم من المساجد والجامعات، وبخاصة في مرحلة الدراسات العليا، وذلك من جهة جهة كون هذه المعايير مرجعاً ثرياً وموثوقاً في باب المعاملات المصرفية، حتى أدخلت كثير من الجامعات تدريس هذه المعايير في برامج الماجستير والدكتوراه لديها.

كما إن لهذه المعايير الشرعية دور نافع في المحاكم الشرعية من جهة عناية فائقة من القضاة في بعض الدول بالرجوع إليها والاستئناس بها في الحكم في الخصومات التي للمعاملات المصرفية تعلق بها.

كما استفاد القانونيون بهذه المعايير الشرعية من جهة الصياغة، والتعقيد، والاستدلال، وقد ظهر هذا الأثر في شركات ضخمة عملاقة باتت تستند في عملها على هذه المعايير الشرعية.

ومما يدل على أهمية المعايير الشرعية أنها أصبحت تطبق بصفة إلزامية في دول كالبحرين وباكستان والسودان وسورية وليبيا وعمان. كما تطبق بصفة إلزامية في مركز قطر المالي. وقد اعتمدها كذلك البنك الإسلامي للتنمية، وهو مؤسسة تمويل دولية متعددة الأطراف. وتستخدم المعايير الشرعية أيضاً كأساس لمعايير المحاسبة الوطنية في دول مثل أندونيسيا وماليزيا. كما تستخدم كأساس إرشادي من قبل المؤسسات المالية الإسلامية الرائدة في دول مثل بروني والأردن وفرنسا والكويت ولبنان والمملكة العربية السعودية وجنوب إفريقيا والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة وكذلك في مناطق مثل إفريقيا وآسيا الوسطى. ويستخدمها مركز دبي المالي العالمي ومركز قطر المالي كذلك كأساس إرشادي.

وفي العصر الحالي، ونظراً لكثرة النوازل في المعاملات المالية، وكثرة الاختلاف والاجتهادات الفردية والجماعية في تكييفها وحكمها، فإن أيوفي تسعى إلى تقريب وجهات النظر ومحاولة توحيد الرأي في هذه النوازل ، ليسهل تطبيقها والإلزام بها في المؤسسات المالية الإسلامية في أنحاء المعمورة، لتشكل مرجعية شرعية موثوقة.

إن تباين الفتاوى واختلافها وشذوذ بعضها ينعكس في الحاجة الملحة إلى وجود المرجعية للصناعة المالية الإسلامية الدولية، والمتمثلة في مجموعة وافية من المعايير الشرعية التي توفر الأساس لتمييز المعاملات الجائزة عن المعاملات المحرمة، وتبين الأحكام الشرعية لمختلف الحالات والتطبيقات على أساس الاجتهاد الفقهي الجامع.

ومما يضفي على هذه المعايير الطابع الدولي هو تطبيقها واسع النطاق، في الكثير من دول العالم، ومن خلال الهيئات الشرعية المركزية وهيئات الرقابة الشرعية على مستوى المؤسسات المالية الإسلامية. كما أنها تستخدم في تطوير المنتجات (هيكلة المنتجات المالية الإسلامية) وتطبق في بعض الدول كأساس للمعايير الوطنية، كما أنها معتمدة بصفة إلزامية من عدد من الدول، وتستخدم في دول أخرى بصورة ارشادية. ولذلك فإن تطبيقها واعتمادها بشكل أعم وأوسع يمكن أن يخلق حالة من الانسجام والتوحيد في ممارسات المؤسسات بين مختلف الدول، ويساعد المؤسسات المالية التي تعمل في أكثر من دولة من خلال فروعها ومكاتبها التمثيلية، على تجنب حالات الازدواج والتضارب في المعاملات والمعالجات، إلخ.

إن زيادة الحصة السوقية للمؤسسات المالية الإسلامية ومعدل النمو المرتفع المسجل في العقد الأخير، يحتم التوجه الجدي نحو إيجاد جهة مرجعية دولية للصناعة المالية الإسلامية. وتمثل معايير أيوفي مرجعية موثوقة لأهل الخبرة والاختصاص الفني وأيضاً للشرعيين حول مبادئ الشريعة وأحكامها، في المجال المصرفي والمالي. ويمكن أن يساعد اعتماد جملة موحدة من

معايير المالية الإسلامية على التخلص من مخاطر السمعة وعدم الالتزام، ويزيد اقبال المستثمرين على هذا القطاع القائم بذاته، لأغراض شتى مثل العائد وإدارة المخاطر والتنويع.

كما تساعد المعايير الموحدة على تحقيق الاستقرار في السوق واجتذاب أطراف جديدة للاستثمار، ومثال ذلك الدول الغربية التي أقبلت على المالية الإسلامية باعتبارها فرصة لتحقيق التنوع في الأصول والاستثمارات.

دور المعايير الشرعية على مستوى المؤسسات المالية الإسلامية:

إن من الأهداف الرئيسة لعملية التدقيق والمراجعة، في مجال عمل المؤسسات المالية الإسلامية، ضمان **قدرة المؤسسات على أداء التزاماتها تجاه عملائها والمتعاملين معها**، وتعتبر المعايير الشرعية الصادرة عن أيوفي معيناً للمؤسسات على الوفاء بجملة من الالتزامات على النحو الآتي:

- تقدم المعايير الشرعية الصادرة عن أيوفي دليلاً إرشادياً حول تطبيقات الشريعة في مجال الاستثمار والتمويل. وهذا عامل مهم للمؤسسات في التحقق من أن منتجاتها وخدماتها تلبي متطلبات الشريعة.
- تجمع المعايير المحاسبية الصادرة عن أيوفي بين المعايير الشرعية وأسس المحاسبة وتطبيقاتها. ولهذا دور كبير في التأكد من أن التقارير المالية للمؤسسات تعكس في جوهرها خصائص المعاملات المالية الموافقة للشرعية.

- مساعدة المحاسبين والمدققين على إعداد تقاريرهم المالية بناء على هذه المعايير، وذلك للتحقق من التزامها بالشريعة ومراعاة أحدث الممارسات المعمول بها في المحاسبة والتدقيق.
- تعزيز التجانس في الممارسات والمعاملات والمنتجات المالية الإسلامية.
- مساعد المحامين والقانونيين من جهة الصياغة، والتعقيد، والاستدلال.
- مساعدة القضاة بالرجوع إليها والاستئناس بها في الحكم في الخصومات التي للمعاملات المصرفية تعلق بها.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم